ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

رواية السيرة النبوية
من المشافهة إلى التأريخ النقدي

أ. د. ياسر أحمد نور

أستاذ التاريخ الإسلامي

كلية الآداب – جامعة طيبة – السعودية

كلية التربية – جامعة المنصورة – مصر

مُلَخّص

تُعَدّ الرواية التاريخية للسيرة النبوية ذات طبيعة خاصة، فهي أساس أول أنماط الكتابة التاريخية ظهورا عند المسلمين وأسرعها تشكلا لديهم، وفي ذات الوقت تمثل مكونًا أصيلاً لرواية الحديث على صعيد الموضوع، وهو ما أكسبها مزية منهجية لم تحظ بها أي من فترات التاريخ الأخرى، وهذا ما سنعني بتبيانه من خلال هذا البحث الموسوم بـ "رواية السيرة النبوية من المشافهة إلى التأريخ النقدي". حيث أفاد جُل مؤرخي السيرة من قواعد منهج الإسناد في توثيق مروياتها، وحفظ مادتها، كما أفاد بعضهم من أصول منهج الدراية في نقد أخبارها سندا ومتنا. كما سيتضح من الدراسة أن أداءهم في تطبيق القواعد النقدية لهذا المنهج اتسم بالمرونة داخل هذا الفضاء التاريخي، حيث قاموا بعملية "تطويع" لآلية عمل بعض القواعد الحديثية لتتواءم مع طبيعة الرواية التاريخية للسيرة. كما استحدثوا عددًا من المناهج التي تناسب هذه الطبيعة في جمع وتحقيق أخبارها، وقد تمثل ذلك في منهج (الإسناد الجمعي) الذي استوعب خلاله مؤرخ السيرة مشكلة تعاظم تراكم المادة التاريخية الخاصة ببعض موضوعاتها، وكذا المنهج الميداني الذي استعانوا به في التثبت من مدى مطابقة ما جمع من أخبار المغازي للمواضع التي شهد أحداثها، هذا فضلاً عن العناية بأصول ووثائق هذه الفترة، والتعاطي معها وفق قواعد النقد الظاهري والباطني المتعارف عليها حديثًا.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٢ يناير ٢٠١٨

تاريخ قبول النشر: ٢٢ مايو ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:

حياة النبي، السيرة النبوية، الرواية التاريخية، الإسناد الجمعي، المؤرخين المسلمين

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0054918

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

ياسر أحمد نور. "رواية السيرة النبوية من المشافهة إلى التأريخ النقدي".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الثالث والأربعون: مارس ٢٠١٩. ص ١٧٤ – ١٨٦.

مُقدِّمَةُ

تمر الرواية التاريخية بمجموعة مراحل قبل أن تقيد بالتدوين في المصادر من قبل المعنين بالتأريخ، فقد تبدأ في التداول بوسيلة المشافهة ثم تأخذ في التطور نحو التدوين، بل يرى بعض الباحثين أن التاريخ المدون خرج من رحم الرواية الشفهية[١]، كونها المكون الأولي لبنية الرواية التاريخية قبل أن يشملها التدوين. أما إذا انتقلنا إلى نطاق التدوين، فيقوم المؤرخ بجمع الرواية من مصادرها الشفهية أو غيرها، ثم تدوينها وفق إجراءات منهجية يتحدد على ضوئها قيمة الخبر التاريخي ومنزلته، ولإدراك خطورة هذه المرحلة وأهميتها ذهب (لانجلو) و(سينوبوس)[٢] إلى أن التقصير في عملية الجمع، يفضي إلى فساد عملية البحث برمتها، ولو عولجت وفق أدق المناهج العلمية. أما مرحلة النقد والتحقيق التي بدونها لا يصير التاريخ علمًا، فهي مقصود ابن خلدون[٣] من جوهر التاريخ الذي "في باطنه نظر وتحقيق"، حيث يعنى المؤرخ بتفعيل مجموعة من الآليات والقواعد النقدية حيال المادة التاريخية المدونة، من أجل التثبت من صحتها.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذا البحث الموسوم بـ"رواية السيرة النبوية من المشافهة إلى التأريخ النقدي"، للوقوف على أبعاد هذه المراحل وخصائصها في فضاء السيرة النبوية، التي تمثل أول أنماط الكتابة التاريخية ظهورًا عند المسلمين، خاصة وأن الباحث لم يقف على دراسة استوعبت هذا الموضوع من كافة جوانبه، وعنيت بمعالجة جميع مشكلاته، لذا ارتأى ضرورة طرحه ومناقشته على طاولة البحث. أما عن مشكلة البحث التي سيجري التعاطي معها، فتكمن في عدد من التساؤلات المركزية، نجملها في الآتي.. هل بدأت الرواية التاريخية للسيرة النبوية شفهية؟.. ومتى بدأ تدوين مادتها؟.. وما المنهج المعول عليه في توثيق مروياتها ؟.. وما المناهج التي توسل بها مؤرخ السيرة في نقد وتحقيق أخبارها؟.. والآن نتحول لخوض غمار هذا البحث من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الرواية الشفهية للسيرة النبوية

تشير الشواهد إلى أن مرحلة الرواية الشفهية للسيرة النبوية بدأت في حياة النبي (ﷺ)، حيث تداول الصحابة في مجالسهم رواية هذه السيرة التي شاركوا في وقائعها وأسهموا في صناعة أحداثها، منها:

رواية أبو بكر لوقائع هجرته مع النبي (ﷺ) إلى المدينة، فيروي البراء بن عازب أن أبا بكر اشترى من أبيه عازب رحلاً، فلما خرج مع أبي بكر ليتقاضى ثمنه قال له: "حدثني كيف صنعتما ليلة سريت مع رسول الله (ﷺ).."، فأخذ أبوبكر ﷺ يقص عليه مجريات الهجرة من مبدئها إلى أن تهيأ لهما الوصول إلى المدينة[٤].

ومن هذه الشواهد أن عمير بن وهب الجمحي بعد أن حرّضه صفوان بن أمية على قتل النبي (ﷺ) انطلق حتى قدم المدينة، فوجد" عمر بن الخطاب في نفر من المسلمين يتحدثون عن يوم بدر، ويذكرون ما أكرمهم الله به، وما أراهم من عدوهم.."[٥]. كما كان صهيب الرومي يؤثِر الحديث عن مغازي رسول الله (ﷺ) ويقول: "هلموا نحدثكم عن مغازينا.."[٦]، وكذا حرص سعد بن أبي وقاص أن يقص المغازي على أبنائه ويقول لهم:" هذا شرف آبائكم فلا تنسوا ذكرها"[٧].

وفي سياق المرحلة الشفهية للسيرة، عني بعض صغار الصحابة بتحري السؤال عنها، ويمثل هذا الاتجاه عبد الله بن عباس فجمعه وروايته لها، لم يكن في أغلبه نتاج مشاركة فعليّة أو مشاهدات عينية لأحداثها، وذلك لحداثة سنه، إذ توفي الرسول (ﷺ) وهو ابن خمسة عشر عامًا، وقيل: ابن ثلاثة عشر[٨]، ولهذا حرص على استقصاء مادتها عن كبار الصحابة، وشاهد ذلك قوله:" كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله (ﷺ) من المهاجرين والأنصار، فأسألهم عن مغازي رسول الله (ﷺ) وما نزل من القرآن في ذلك"[٩]. لعله قد اتضح على ضوء ما سبق، أن الصحابة منذ هذا العهد المبكر كانوا على وعي بأهمية رواية السيرة النبوية وقيمتها التاريخية، وهذا يؤكد أنهم "أصحاب وعي تاريخي"[١٠]، وبهذا أصبحت رواية السيرة مؤهلة لأن تدخل طور التدوين والتصنيف كما سيتضح في المقام الآتي.

ثانيًا: السيرة النبوية من التدوين إلى التصنيف

تضافرت جملة من البواعث ذات أبعاد معرفية وفقهية ونفسية، أفضت إلى التحول براوية السيرة من فضاء المشافهة إلى حيز التدوين[١١]، والفاحص للنصوص سيدرك أن ذلك جاء في أخريات حياة النبي (ﷺ) لما أذن لبعض الصحابة بكتابة الحديث[١٢]، بعد نهيه عن ذلك في بدايات الدعوة خشية التباس القرآن بالحديث[١٣]. وإذا كان بعض الدارسين يرى أن التراث الشفهي لا يمكن التعويل عليه في كتابة التاريخ، كونه عرضة للتغيير والتبديل والنسيان[١٤]، فقد جرى استدراك ذلك واستيعابه في فضاء السيرة النبوية، لأن تدوين مادتها جاء مواكبا لروايتها شفهيًا، إذ لم يفصل بينهما أمد زمني يسمح بظهور هذه الآفات. وقد فطن (اشبرنجر)[١٥] إلى هذه الحقيقة فذهب إلى أن عادة التدوين وجدت في حياة النبي(ﷺ)، مستدلاً عليها بالصحف الخاصة بأنس بن مالك، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

ومن ثَمَّ اهتم الصحابة اهتمامًا بالغًا بالتدوين، حتى قال أنس بن مالك: "كنا لا نعد علم من لا يكتب علمه علمًا"[١٦]، وكان يوصي أبناءه بأن "قيّدوا العلم بالكتاب"[١٧]. والناظر في النصوص، سيدرك أن عملية التدوين جمعت بين مادة السيرة التاريخية وروايات الحديث ذات الصبغة الفقهية، وخير مثال على ذلك صحيفة "الصادقة" التي دونها عبد الله بن عمرو بن العاص في حياة الرسول (ﷺ)، حتى وصفها أحد الدارسين بأنها "أصدق وثيقة تاريخية تبنت كتابة الحديث على عهده (ﷺ)"[١٨].

كما روى بعض أحداثها محمد بن يحيي بن سهل بن حثمة[١٩] عن أبيه يحيى بن سهل، أو ربما جده

الصحابي سهل بن أبي حثمة، ويتأكد ذلك في قوله:"وجدت في كتب أبي.."[٢٠]، وفي رواية "وجدت في كتب آبائي.."[٢١]. وعني كذلك ابن عباس برواية أحداثها عن من المدونات والوثائق، كسرده لنص كتاب الرسول (ﷺ) إلى المنذر بن ساوى[٢٢]، وكذا كتابه إلى أهل خيبر.[٢٣] وعلى هذا لا يصح ما ذكره بعض الدراسين من أن عملية الجمع والتدوين، لم تحدث إلا بعد أجيال عديدة من وفاة النبي(ﷺ)، وأن كل مواد الكتب التي وصلت إلينا مستمدة من مصادر شفوية[٢٤].

وهذا يعني أن المحاولات الأولى لتدوين أخبار السيرة وروايتها جاءت من لدن مصدرها الأصلي ممثل في طبقة الصحابة، أو من قِبَل جيل التابعين الذين دونوها عنهم، وهذا من شأنه الإقلال من فرص الخطأ أو التزيد في مادتها إلى حد بعيد، وهو ما أكسب رواية السيرة مزية مهمة إذا قورنت بأغلب الحقب التاريخية خاصة فترات التاريخ القديم والوسيط؛ حيث "من النادر أن يخبرنا المؤرخ الإغريقي أو الروماني بمصدر معلوماته.. "حسب (مرجليوث)[٢٥].

من الواضح أن هذا التوجه القوي نحو التدوين، أفضى إلى تراكم كبير في مرويات السيرة، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور مرحلة التصنيف حسب موضوعات السيرة التاريخية مع أخريات القرن الأول، بدءًا من عروة بن الزبير (ت. ٩٤هـ) ومرورًا بعاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري (ت. ١٢٠هـ)، ومحمد بن شهاب الزهري (ت. ١٢٣هـ)، وعبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم (٦٥-١٣٥هـ)، وموسى بن عقبة المدني (ت.١٤١هـ)، ومحمد بن إسحاق بن يسار (ت.١٥٢هـ)، وأبو معشر السندي المدني (ت.١٧٠هـ)، ومحمد بن عمر الواقدي (ت.٢٠٧هـ)... إلخ.

ثالثًا: منهج الإسناد وتوثيق مادة السيرة النبوية

يُعَدّ منهج الإسناد خصيصة امتازت بها الأمة الإسلامية دون سائر الأمم، فـ"نقل الثقة مع الاتصال حتى تبلغ النبي(ﷺ) خص الله المسلمين دون سائر أهل الملل والنحل"[٢٦]. وحسب المقرر لدى أهل المصطلح فإن الغاية من الإسناد توثيقية، ترمي إلى ضبط الرواية، وحفظها من التبديل والتحريف[٢٧]. كما من المعلوم أن أحداث الفتنة الكبرى كانت الباعث المباشر على ظهور هذا المنهج[٢٨]. يقوم أداء منهج الإسناد في جانب توثيق الرواية وحفظها على مجموعة من الأدوات والوسائل الإجرائية، تمثلت في: السماع، والعرض، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوجادة، وتتفاوت هذه الوسائل في قيمتها ومنزلتها حسب الترتيب السابق، فالأولى أعلى منزلة في دقة نقل الخبر من الثانية، والثانية أرقى من الثالثة وهكذا.

وبمرور الوقت غدا منهج الإسناد ظاهرة علمية عامة، أفاد منها عدد من العلوم والمعارف، مثل: الأنساب، والشعر، واللغة، والتاريخ. ولما كانت العلاقة بين الحديث والسيرة هي علاقة لحمة على صعيد المادة والموضوع[٢٩]، فقد نهض منهج الإسناد ضمن أصول البحث التاريخي في مجال النقل، لدى المعنيين بالكتابة التاريخية لاسيما في مجال السيرة النبوية، حيث وظفت قواعد هذا المنهج في جمع مادتها وتوثيق مروياتها . وعلى هذا لاندهش حين اشترط الكافيجي (ت٨٧٩هـ)[٣٠] عدم قبول رواية المؤرخ، إلا إذا أداها بطرق النقل والتوثيق المشار إليها سالفا، وفي هذا يقول: ".. ولابد له (أي للمؤرخ) من مستند في تاريخه، فإن قلت: فما المستند؟. قلت: المستند هو ما يصح له من أجله أن يروي ما رواه ويقبل منه، فإن لم يحصل له مستند له فيه، لم يجز له شيء من ذلك شرعًا، وهو السماع من الشيخ، أو القراءة عليه، والإجازة، والمناولة..".

وقد نوه غير واحد من المستشرقين، وأشاد بهذا السبق المنهجي الذي حظيت بها الرواية التاريخية عند المسلمين، فوصفه (هـ.جب)[٣١] بكونه من: ".. الصفات المميزة لرواية حوادث التاريخ وتمحيصها عند العرب، ولنشعر أول وهلة أنّا نستند أساس علمي في الأثر الذي تناول العهد المكي والعهد المدني في حياة الرسول". كما أشار (مرجليوث)[٣٢] إلى أن هذا الأساس العلمي كان من أهم الميزات التي اختص بها علم التاريخ الإسلامي على غيره من المعارف التاريخية لدى الأمم الأخرى خاصةً التاريخ القديم، ولهذا قال عن نظرية الإسناد: "..لا يمكن الشك في قيمتها في ضمان الصحة، والمسلمون على حق في فخرهم بعلم الحديث. وفي السجلات القديمة الأخرى – أي في كتب التاريخ القديمة غير العربية- نضطر إلى الأخذ بما يروى لنا على مسؤولية المؤلف ". على أية حال اعتمد جُل مؤرخو السيرة منهج الإسناد بوسائله المشار إليها، في توثيق أخبارها من لدن عهد الصحابة، وظل حضوره مستمرًا في مادتها حتى القرن العاشر الهجري، ويعود ذلك بالطبع إلى تكوينهم

المعرفي بوصفهم محدِّثين. ولندلل على ذلك ببعض الأمثلة الآتية.

فتظهر بعض النصوص ممارسة ابن عباس لطريق "السماع" في نقل بعض أخبار السيرة التي لم يكن شاهد عيان لها، ويدل على ذلك قوله " حدثني عمر بن الخطاب.."[٣٣]. كما عُني موسى بن عقبة (ت١٤١هـ) بإسناد مروياته عن السيرة من خلال طريقي "السماع" و"العرض"[٣٤] ، ويظهر ذلك في أدائه بصيغة " أخبرني أبو النضر.."[٣٥]، و"حدثتني ابنة خالد بن سعيد بن العاص.."[٣٦]. وعول أيضًا ابن إسحاق في مغازيه على "السماع" و"العرض" في نقل أخبار السيرة، يدل على ذلك صيغ أدائه "حدثني"، و"أخبرني"[٣٧]. واعتمد ابن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ) في كتابه "الدرر.." طريقي "السماع" و "العرض" في نقل أخباره، كما هو واضح في أدائه بمصطلحي "أخبرنا"، و"حدثنا"[٣٨]. وكما استخدم ابن سيد الناس (ت٧٣٤هـ) عدد من طرق النقل في كتابه " عيون الأثر.." مثل: "السماع"، و"العرض"، و"الإجازة"، و"المناولة" كما هو واضح في صيغ أدائه "سمعته"، و"سمعت"[٣٩]، و"أخبرنا.. بقراءة والدي عليه"[٤٠]، و"سمعت من شيخنا.. أكثر هذا الكتاب وأجاز لي سائره"[٤١]، و"وأجازني سائره وناولني جميعه"[٤٢]. كما حرص كذلك ابن طولون (ت ٩٥٣هـ) في كتاب "إعلام السائلين.." على أن يسند عديد من مرويات السيرة من خلال طريق "العرض"، و"الإجازة"، و"المكاتبة"، ويظهر في أدائه بعبارات مثل: "أخبرنا الجمال ابن المبرد بقراءتي عليه، و" أنبأتنا أم عبد الله ابنة الكمال المقدسية.."[٤٣]، و" وكتب إليّ عاليًا أبو عبد الله محمد بن أحمد بأبي عمر.."[٤٤].

رابعًا: قواعد النقد التاريخي لمرويات السيرة النبوية

معلوم أن إرهاصات ممارسة النقد في الحديث ظهرت في عصر الصحابة، فكان بعضهم يستدرك على بعض ما يقعون فيه من أخطاء الوهم والنسيان[٤٥]. ثم غدا منهجًا ذو أصول وقواعد تعين على معرفة حال الراوي والمروى[٤٦]. تظهر المادة المصدرية أن جمعًا من المؤرخين كانوا على وعي بضرورة الإفادة من هذه القواعد في فضاء السيرة، بل إن السخاوي(ت٩٠٢هـ)[٤٧] جعل من الشروط اللازم توافرها في المؤرخ: "التمييز بين المقبول والمردود من الروايات". كما تظهر أيضًا أن أداء مؤرخي السيرة في التعامل مع قواعد منهج "الدراية" لم يكن في مستوى واحد؛ بمعنى أن حضور هذا المنهج في لدى المتأخرين من مؤرخي السيرة كان قويًا، إذا قيس بأداء المتقدمين منهم؛ ذلك أن مقصد جُل المتقدمين في القرون الثلاثة الأول من الهجرة، كان موجهًا بشكل أساسي إلى جمع أخبار السيرة وتوثيقها حماية لها من التحريف والضياع. على أية حال اعتمد طائفة من مؤرخي السيرة، منهج "الدراية" في نقد أخبارها على صعيد المصدر والمضمون.

بيّنا من قبل أن منهج الإسناد نهض أصلاً في بنْية الرواية التاريخية للسيرة النبوية، وهو ما يعني توافر مقومات نقد المصدر لدى مؤرخي السيرة، والمتمثل تحديدًا فيما عُرف بعلم "الجرح والتعديل"، والذي تُعنى قواعده بالكشف عن عدالة رواة الأخبار، وبيان مدى دقتهم وضبطهم لها. وعلى هذا لا تكتمل عملية النقد والتحقيق إذا جُردت الرواية من مصدرها، لانعكاس ذلك على الحكم الكلي للرواية من حيث القبول أو الرد[٤٨]. وفيما يلي نماذج من نقد المصدر في كتابات بعض مؤرخي السيرة النبوية. فمثلاً في تعليقات ابن عساكر (ت٥٧١هـ) بالنقد على أسانيد بعض مرويات السيرة يقول: ".. مصحّف في إسناده، وأسقط منه أبا إدريس"[٤٩]، ويقول أيضًا: ".. في سنده عبد الله بن يزيد الخثعمي ولا يثبت له صحبة "[٥٠]. وكذا قوله: "..هذا حديث لا يمكن الاعتماد عليه لضعف إسناده، فإن أبان بن عياش البصري مجمع على ضعفه، والفضل بن المختار صاحب الغرائب، وعبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير لا يحتج بحديثه "[٥١]، وأيضًا قوله: ".. وهذا إسناده فيه مجاهيل فلا يحتج به "[٥٢]، وقوله:" هذان إسنادان مرسلان.."[٥٣].

كما يظهر نقد السند بقوة لدى ابن كثير (ت. ٧٧٤هـ) في تعليقاته على عديد من مرويات السيرة، منها قوله: "وهذا مرسل"[٥٤]، وقوله:" فإنه حديث منكر إسنادًا ومتنًا"[٥٥]، وقوله: "وهذا إسناد جيد قوي.."[٥٦]. كما يتضح أيضًا من الأداء النقدي لابن حجر (ت. ٨٥٢هـ) إعماله لقواعد نقد السند حيال كثير من مرويات السيرة، من ذلك قوله:" روي ابن شاهين بإسناد ضعيف.."[٥٧]، وقوله:" وفي إسناده على بن قرين وقد كذبه ابن معين وموسى بن هارون وغيرهما "[٥٨]، وقوله:" خالد بن عمرو متروك واهي الحديث.."[٥٩].

أما على صعيد نقد المتن فقد تواتر لدى كثير من الدارسين مقولة مفادها، أن العلماء المسلمين عولوا على نقد السند دون نقد المتن[٦٠]، غير أنه الثابت من فحص النصوص، أن مؤرخي السيرة استعانوا بعدد من

القواعد والمعايير، عولوا عليها في نقد متون أخبارها، ويمكن تحديد أهمها في الآتي:

- عرض مضمون الرواية على النص القرآني.
- عرض مضمون الرواية على الروايات الصحيحة.
- عرض مضمون الرواية على الحقيقة التاريخية الثابتة.
- ركاكة ألفاظ الرواية.
- استخدام منهج الجمع بين الروايات حال تعارضها.
- استخدام منهج الترجيح بين الروايات حال تعذر الجمع أو التوفيق بينها[٦١].

وسنعرض فيما يلي شواهد ممارسة عدد من المؤرخين لهذه القواعد في نقد متون مرويات السيرة النبوية. منها: تعليق الواقدي على ما ذكره ابن إسحاق، من أن الرسول (ﷺ) آخى بين معاذ بن جبل وجعفر بن أبي طالب، فيقول: ".. وكيف يكون هذا؟ وإنما كانت المؤاخاة بينهم بعد قدوم النبي (ﷺ) المدينة وقبل يوم بدر، فلما كان يوم بدر ونزلت آية الميراث انقطعت المؤاخاة، وجعفر بن أبي طالب قد هاجر قبل ذلك من مكة إلي الحبشة، فهو حين آخى رسول الله (ﷺ) بين أصحابه كان بأرض الحبشة، وقدم بعد ذلك بسبع سنين، وهذا وهل من محمد بن إسحاق "[٦٢]. وإذا أمعنا النظر في النص سنلحظ أن الواقدي اعتمد معيارين في نقد رواية ابن إسحاق، الأول: النص القرآني ممثلاً في آية المواريث، فأبان أنها نزلت يوم بدر وبها انتهي نظام المؤاخاة. أما المعيار الثاني: فهو الحقيقية التاريخية ممثلة في كون جعفر بن أبي طالب كان مهاجرًا إلى الحبشة، وظل بها حتى انتهي نظام المؤاخاة بناء على نزول آية المواريث، حيث حلَّ جعفر على المدينة عام سبع من الهجرة بعد فتح خيبر.

كما اعتمد الواقدي "منهج الترجيح" بين الروايات المتعارضة، من خلال ما ثبت لديه من شواهد أو قرائن. ومن شواهد ذلك قوله:" هذا أثبت الأقاويل عندنا "[٦٣]، "وهذا أثبت عندنا"[٦٤]. كما استعان أن الواقدي بـ"منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة إذا تبدت أوجه منطقية للتوفيق بينها، ودليل ذلك ما أخرجه ابن سعد من رواية ابن عباس التي ورد فيها أن الرسول (ﷺ) شهد دفن السيدة رقية رضي الله عنها. وقد عرض ابن سعد الرواية على الواقدي، فأجابه بقوله:" الثبت عندنا من جميع الرواية أن رقية توفيت ورسول الله ببدر ولم يشهد دفنها.."، إلا أن الواقدي أبدى بعض أوجه التوفيق أو الجمع بين روايته ورواية ابن عباس، حيث يقول: "..ولعل هذا الحديث في غيرها من بنات النبي (ﷺ) اللاتي شهد دفنهن، فإذا كان في رقية وكان ثبتًا، فلعلة آتى قبرها بعد قدومه المدينة"[٦٥].

ومن المؤرخين الذين اعتمدوا هذه القواعد في نقد مرويات السيرة ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، حيث استخدم معيار الحقيقة التاريخية الثابتة حيال ما ذكره الواقدي من أن أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها توفيت عام ٦١هـ، وهي آخر من مات من أزواج النبي(ﷺ)، فيقول: ".. وفي هذه التواريخ نظر، فإن الحديث الصحيح الذي يرويه كثير بن هشام أن عائشة قالت: ذهبت والله ميمونة، وذلك يدل على أن ميمونة توفيت قبل عائشة، وكان وفاة عائشة سنة سبع وخمسين.."[٦٦]. كما توسل بمعيار ركاكة اللغة في نقد بعض الروايات، مثل تعليقه على إحدى الروايات التي تتحدث فيها السيدة حليمة رضي الله عنها عن شخص الرسول (ﷺ) فيقول:" هذا الحديث غريب جدًا، وفيه ألفاظ ركيكة لا تشبه الصواب.."[٦٧].

عول ابن كثير كذلك على عدد من هذه المعايير في نقد متون مرويات السيرة، منها معيار العرض على الروايات الصحيحة، ففي تعليقه على الرواية التي تذكر مؤاخاة النبي(ﷺ) بينه وبين علي بن أبي طالب يقول: ".. وهذا الحديث موضوع مخالف لما ثبت في الصحيحين وغيرهما والله أعلم"[٦٨]، وعن نفس الموضوع وظَّف معيار ركاكة الألفاظ في نقد بعض مرويات السيرة، ويظهر في قوله: ".. وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة لا يصح شيء منها لضعف أسانيدها، وركة بعض متونها.."[٦٩].

كما أفاد ابن كثير من منهج الجمع أو التوفيق بين الروايات والأقوال المتعارضة، يدل على ذلك تعليقه على ما رواه البخاري[٧٠] عن ابن عمر بشأن روايتين متعارضتين حول عدد الطعنات التي تلقاها جعفر بن أبي طالب في معركة مؤتة، ففي الأولى أحصى ابن عمر ﷺ خمسين طعنه وليس فيها شيء في دبر، وفي الثانية عدّ في جسده بضعًا وتسعين طعنة ورمية، يقول ابن كثير[٧١]:".. ووجه الجمع بين هذه الرواية والتي قبلها ابن عمر اطلع على هذا العدد، وغيره اطلع على أكثر من ذلك، أو أن هذه التي في قبله أصيب بها قبل أن يقتل، فلما صرع إلى الأرض ضربوه أيضًا ضربات في ظهره، فعد ابن عمر ما كان في قبله، وهو في وجوه الإعداد قبل أن يقتل". كما استخدم "منهج الترجيح" بين الروايات المتعارضة، ويدل

على ذلك تعليقه على رواية أنس بن مالك، والتي تنفي ممارسة الرسول (ﷺ) للخضاب فيقول: "ونفي أنس للخضاب معارض بما تقدم عن غيره من إثباته، والقاعدة المقررة أن الإثبات مقدم على النفي؛ لأن المثبت معه زيادة علم ليست عند النافي".[٧٢]

استعان ابن حجر كذلك بعدد من هذه المعايير في نقد متون مرويات السيرة، فاستخدم مثلاً "منهج الجمع" بين أخبار السيرة المتعارضة، ففي ترجمته لسهل بن عمرو الأنصاري النجاري يقول:" له ذكر في حديث الهجرة قال ابن إسحاق: وبركت الناقة على باب المسجد، وهو يومئذ مربد لغلامين يتيمين من بني النجار يقال لهما: سهل وسهيل ابنا عمرو في حجر معاذ بن عفراء. وقال موسى بن عقبة عن ابن شهاب: وكان المسجد مربدًا ليتيمين من بني النجار في حجر أسعد بن زرارة وهما سهل وسهيل ابنا عمرو.. وأما اختلافهما في حجر من كانا، فيمكن الجمع أنهما كانا تحت حجرهما معًا.."[٧٣]. كما استعان بـ "منهج الترجيح" بين روايات السيرة المتعارضة في مواطن عديدة، ففي سياق ترجمته لعمرو بن الحمق يقول:".. وقال أبو عمر-يعني ابن عبد البر-: هاجر بعد الحديبية، وقيل: بل أسلم بعد حجة الوداع، والأول أصح"[٧٤].

خامسًا: منهج "الإسناد الجمعي" وأثره في مرويات السيرة النبوية توثيقًا ونقدًا

يُعَدّ منهج "الإسناد الجمعي" تطورًا اقتضته الضرورة التاريخية، حيث وجد مؤرخو السيرة أنهم أمام تحد كبير فرضه التراكم الهائل لمرويات عديد من أحداث السيرة، حتى أصبح متعذرًا نقلها وروايتها وفق طرائق الإسناد التقليدي، والذي يقوم على عزو كل رواية إلى مصدرها، فأضحى الأمر يتطلب منهجًا يستوعب هذا التراكم. من هنا اسْتُحدث منهج "الإسناد الجمعي" والذي يعد بحق عملاً إبداعيًا على الصعيد التاريخي للسيرة النبوية[٧٥]، حيث يقوم أداء المؤرخ في هذا المنهج على جمع التفاصيل والجزئيات التاريخية الخاصة بحدث ما من مختلف المصادر، ثم يعمد إلى دمجها في سياق تاريخي واحد، يتسم عرض الحدث خلاله بالتسلسل الزمني والموضوعي، مع مراعاة جمع كل المصادر التي استقيت منها المادة التاريخية ودمجها في إسناد واحد[٧٦].

وهذا يعني أن ثمة نقلة كبرى على صعيد الرواية التاريخية، كونه يدل على بداية تمايز بنيتها عن بنية رواية الحديث من حيث طريقة سردها وعرض مواردها؛ ذلك أن الرواية التاريخية للسيرة في معية "الإسناد الجمعي" تتسم بسياق تاريخي متسلسل ذو بداية ونهاية، على خلاف أسلوب السرد بوساطة الإسناد التقليدي، الذي ينزع إلى تقطيع أوصال النص، مع عزو كل جزء منه إلى المصدر الذي خرج منه، ليتسنى دارسة كل راو وتقويم ما يرويه بشكل مستقل عن غيره.

ولكي ندرك أهمية منهج "الإسناد الجمعي"، وما ينطوي عليه من إبداع، نعرض لتجربة الواقدي في هذا الشأن، فعندما لم يرق لبعض تلامذته روايته غزوة "أُحد" وفق هذا المنهج، سألوه رواياتها حسب منهج الإسناد التقليدي، فأجاب سؤلهم وأتاهم بما جمعه من أخبار في "عشرين جلدًا"، وفي رواية أخرى "مائه جلدة"[٧٧]، حينئذ أدركوا تعذر رواية هذا الكم الهائل وفق قواعد منهج الإسناد التقليدي، وقالوا له: "ردنا إلى الأمر الأول"[٧٨]، أي الرواية حسب منهج "الإسناد الجمعي". إذن فقد نهض هذا منهج "الإسناد الجمعي" حلاً مبدعًا، لاستيعاب تعاظم كم المادة التاريخية الخاصة بعديد من وقائع السيرة، وحفظها من الضياع. مما يجدر بيانه في هذا السياق، أن أثر منهج الإسناد الجمعي لم يقتصر على كونه حل مبدع، لاستيعاب تعاظم كم المادة التاريخية الخاصة بعديد من وقائع السيرة، وحفظها من الضياع، بل سيتضح أن هذا المنهج انطوي على إجراءات نقدية.

أما عن طبيعة هذا النقد، فاتضح من استقراء النصوص، أن قوامها ثلاث مراحل من الإجراءات المنهجية، لا تختلف كثيرًا في جوهرها عما يمارسه الباحثون حديثًا من إجراءات في إعداد البحوث التاريخية، تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى: ويُعنى خلالها بجمع المادة التاريخية الخاصة بحدث ما من مختلف المظان والمصادر، ونلمس تحقق هذا الإجراء فيما بيناه آنفا مع الواقدي، عندما طلب منه تلاميذه أن يحدّثهم عن غزوة "أُحد"، بوساطة منهج الإسناد التقليدي، فأتاهم بكم كبير بالمادة التاريخية حسبما تبين آنفًا. إذن فكما هو واضح، قام الواقدي بعملية تحصيل واستقصاء لكل ما أُتيح أمامه من مرويات خاصة بهذه الغزوة.

المرحلة الثانية: تقوم فكرتها على فحص المادة التاريخية المجموعة، لفرزها ونقدها طلبًا لتحقيق مقصدين: -الأول: تحديد المضمون المُجْمَع عليه لدى كل المصادر، ومن شواهد ذلك صيغة أداء عروة بن الزبير عن إسناده الجمعي، حيث يقول: "يصدِّق كل

واحد منها حديث صاحبه"[٧٩]، حيث دلت على أن ثمة اتفاق بين المصادر على مضمون الرواية، وإن كانت لا تعني بالضرورة اتفاقها بشأن كافة تفاصيل الحدث. - الثاني: تحديد الجزيئات التي يتفرد بها كل طريق عن الآخر، والشاهد عليها قول عروة التي وردت في إسناده: "يزيد أحدهما على صاحبه"[٨٠]، إذ هي دالة على أن أحد الطرق تفرد عن غيره بزيادات، وهذه الزيادات استعان بها لجبر ما يكتنف الرواية من نقص في التفاصيل، طلبًا لاكتمال صورة الحدث التاريخي المتعلق بالسيرة.

المرحلة الثالثة: ويمكن تسميتها بمرحلة "بناء النص التاريخي"، ويعنى فيها بالتمييز بين المضمون الذي أجمعت عليه المصادر، وبين الجزئيات التي تفرد بها كل منها عن الآخر. فقد اكسب الإجماع هذا المضمون قوة دلت على أنه يصدر عن أصل صحيح، ومن ثم يصلح أن يكون معيارًا نقديًا، يُستبعد على ضوئه الروايات أو التفاصيل التي تشذ أو تتعارض معه. أما الجزئيات التي يتفرد بها كل مصدر عن الآخر، فهي من باب الزيادات على النص المجمع عليه، والمفترض فيها أنها لا تتعارض معه بعكس الروايات الشاذة، ومن ثم تصلح أن يُطعَّم بها هذا النص، لجبر ما يعتريه من قصور في التفاصيل التاريخية.

نموذج توضيحي
يبين آلية عمل منهج " الإسناد الجمعي "

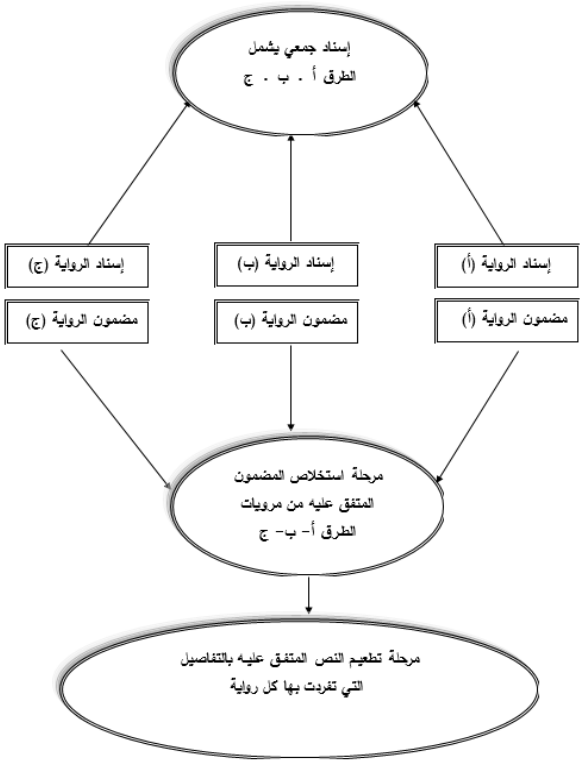

سادسًا: اعتماد المنهج الميداني في تحقيق وقائع السيرة النبوية

يبدو أن بعض مؤرخي السيرة، ارتأوا أن قواعد الدراية غير كافية للتثبت من صحة أحداث الوقائع والغزوات، فعمدوا إلى "المنهج الميداني" لتحصيل ذلك، حيث يضطلع المؤرخ بعرض أو مطابقة ما جمعه من مرويات خاصة بأحداث غزوة ما، على الموضع الذي شهد ملابسات هذه الغزوة، بغية التحقق من مدى توافق واقع المكان ومعطياته مع ما ورد بشأنه من مرويات، ومن ثم يمكن للمؤرخ التثبت من صحة الخبر، والكشف عما قد يعتريه من مبالغات وأكاذيب.

ويُعَدّ الواقدي أول من استحدث هذا المنهج ومارسه في تحقيق أخبار المغازي النبوية، ويظهر ذلك في قوله:" ما أدركت رجلاً من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء، ولا مولى لهم إلا سألته: هل سمعت أحدًا من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل؟. فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه.. وما علمت غزاة إلا مضيت إلى الموضع حتى أعاينه"[٨١]. حتى مواقع الغزوات التي جرت أحداثها خارج المدينة، كان يرحل إليها ليعرض عليها ما جمعه بشأنها من أخبار، يقول هارون الفروي (ت٢٥٢هـ):" رأيت الواقدي بمكة ومعه ركوة فقلت: أين تريد ؟. قال: أريد أن أمضي إلى حنين حتى أرى الموضع والواقعة "[٨٢]. وتأمل قولته: "حتى أرى الموضع والواقعة".

سابعًا: منهجية التعاطي مع وثائق السيرة النبوية

عُني علماء منهج البحث التاريخي الحديث، بالتنظير لبيان أهمية الوثائق في كتابة التاريخ، وخلصوا إلى أنه لا تاريخ بدون وثائق[٨٣]. كما عمدوا إلى تقنين القواعد النقدية التي سيتوسل بها المؤرخ في التعامل مع الوثائق على مختلف صورها. وقد أدرك (مرجليوث)[٨٤] أن الوثائق لم تُقابل بالهجر والإهمال من قبل المسلمين، بل تؤكد الشواهد أن علماء السيرة النبوية ومؤرخيها، كان لهم السبق في العناية بالوثائق والوعي بأهميتها في فضاء التاريخي للسيرة من لدن عصر الصحابة، وفي ذلك دلالة على توافر الوعي بالقيمة التاريخية لهذه الوثائق.

من هذا الشواهد عناية ابن عباس بجمع رسائل النبي(ﷺ) ومكاتباته التي كانت مودعه لدى تلميذه ومولاه كريب[٨٥]، ويبدو أنه أفاد من مادتها في تدريسه وروايته لأحداث المغازي، يؤكد ذلك سرده

لنص كتاب الرسول (ﷺ) إلى المنذر بن ساوى، وكتابه (ﷺ) إلى أهل خيبر. ومنها أيضًا حرص ابن إسحاق على جمع المتاح أمامه من وثائق العهد النبوي، وتوظيفها في دراساته عن المغازي، ولعل من أبرزها كتاب الموادعة بين المسلمين ويهود المدينة[٨٦]، والذي تفرد دون غيره من المؤرخين برواية النص الكامل لهذه الوثيقة. كما عُني الواقدي اعتناء بالغًا بالوثائق، بدءًا من جمعها وانتهاءً بتوظيفها في كتاباته عن المغازي، وحال تعذر اقتنائه لأصول هذه الوثائق، كان بحرص على نسخ صورة عنها بيده، فقال عن كتاب النبي(ﷺ) لأهل أذرح: "نسخت كتاب أذرح"[٨٧]. وأما على صعيد نقد الوثيقة فمن المعلوم أن منظري منهج النقد التاريخي الحديث، صنفوا نقد الوثيقة إلى قسمين رئيسين:

الأول: النقد الظاهري أو الخارجي external criticism

الثاني: النقد الباطني internal criticism

١/٧-ممارسة كتاب السيرة لمنهج النقد الظاهري للوثيقة:

النقد الظاهري أو الخارجي للوثيقة يقصد به، جملة القواعد التي يستعين بها المؤرخ للوصول إلى الوثيقة الأصلية المكتوبة بخط المؤلف، ممثلة في دراسة أسلوب الكتابة، ونوع الخط، والمداد، والورق والذي كتبت به الوثيقة، وكذا تعيين شخصية كاتبها، والفترة الزمنية التي دونت فيها. أما حال تعذر وقوف المؤرخ على النص الأصلي للوثيقة، فيحاول الوصول إلى أقرب نسخة إليها. وإذا توافر لها أكثر من نسخة يجري تصنيفها من الأقدم إلى الأحدث، ثم يقوم بالمقابلة بينها، لاستكمال العبارات والكلمات الناقصة، أو المتعذر قراءتها[٨٨].

والحقيقة إن ثمة شواهد تكشف عن ممارسة كتّاب السيرة لجوهر النقد الخارجي للوثيقة، منها: الكتاب الذي عثر عليه يزيد بن أبي حبيب (ت١٢٨هـ)، ووجد فيه ذكر لرسل النبي (ﷺ) إلي البلدان وملوك العرب والعجم، وما قال لأصحابه حين بعثهم، فبعث به إلي ابن شهاب الزهري فعرفه، أي اطمأن إلى صحة هذا الكتاب، ولهذا رواه يزيد بن أبي حبيب وحدَّث به ابن إسحاق[٨٩].

وهنا نتوقف لندقق في هذا النص لما يحويه من دلالة مهمة، فعلى الرغم من كونه لاذ بالصمت فلم يفصح عن كاتبه، وفي أي توقيت كتبه، إلا أن كلمة "فعرفه" تشي بأن الزهري تحقق وتثبت من أصالة هذا النص، وبناء عليه رواه يزيد بن أبي حبيب، وإلا لو شابه تزييف أو تحريف لنبه الزهري على ذلك، ولما أقدم يزيد بن أبي حبيب على روايته. ومن ناحية أخرى فإن الزهري استوثق من أصالة هذا الكتاب، بناء على ممارسة ما اصطلح حديثا على تسميته بـ"النقد الخارجي"، كالتعرف على نوع الخط والمداد وغير ذلك.

أما عن تصحيح الوثائق من خلال منهج المقابلة، فنجد ذلك محققًا في أمثلة عديدة منها: ما رواه الزبير بن بكار[٩٠]، من أن سليمان بن عبد الملك المدينة لما قدم حاجًا عام ٨٢ هـ وهو ولي للعهد، أمر أبان بن عثمان أن يكتب له المغازي، فقال له أبان: "هي عندي قد أخذتها مصححة ممن أثق به". والناظر في النص سيلحظ أن أبانًا كانت لديه نسخة مصححة من هذه المغازي، نقلها عن ثقة، مما يعني أنه انتسخ نسخة منها، ثم قابلها وصححها على أصول هذا المصدر الثقة حسب وصفه. إذن فالشاهد من ذلك أن منهج "المقابلة" بين نسخ الوثيقة لضبط ألفاظها، طلبًا للوصول إلى نص محرر من الأخطاء، كان معروفًا لدي مؤرخي السيرة النبوية مع النصف الثاني من القرن الأول الهجري.

٢/٧-ممارسة كتّاب السيرة لمنهج النقد الباطني للوثيقة:

يقصد بالنقد الباطني أو الداخلي، طريقة الوصول إلى الحقيقة التاريخية من خلال الوثيقة، وينقسم هذا النوع من النقد إلى قسمين:

- النقد الباطني الإيجابي.
- النقد الباطني السلبي.

ففي جانب النقد الباطني الإيجابي، يقوم المؤرخ بنقد الوثيقة وتحليل محتواها بوساطة تفسير المعنى الحرفي للنص، لبيان الألفاظ والمصطلحات الغريبة، يروم بذلك الوقوف على المعنى الحقيقي الذي يقصده كاتب الوثيقة[٩١].

أما النقد الباطني السلبي فيهدف المؤرخ من ورائه، التثبت من أمانة كاتب الوثيقة ودقته فيما يرويه، لينظر هل كان صادقًا فيما أورده من معلومات أو مشاهدات أم كان كاذبًا ؟، وإذا كان كاذبًا فما هي بواعث هذا الكذب ؟..هل كانت مذهبية ؟.. أم اجتماعية ؟..أم سياسية ؟.. أم اقتصادية ؟.. وهل كان دقيقًا فيما رواه من أخبار ؟.. وهل كان شاهد عيان لأحداثها ؟.. أم تحدث عنها من خلال وسائط أخرى ؟. كل هذه التساؤلات وغيرها يحاول المؤرخ على ضوئها التثبت من مدى صدق كاتب الوثيقة ودقته[٩٢].

وتؤكد الشواهد على ممارسة مؤرخي السيرة لجوهر النقد الباطني الإيجابي للوثيقة، من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "شرح الغريب"، أي شرح الألفاظ الغريبة وتفسير المبهم منها. ومن ذلك تفسير الواقدي لغريب الألفاظ التي تضمنتها وثيقة كتاب الرسول(ﷺ) لأكيدر صاحب دومة الجندل، حيث يقول:" الضحل: الماء القليل. والمعاص: الأعلام من الأرض مالا حد له. والضامنة: ما حمل من النخيل. وقوله: لا تعدل سارحتكم: لا تنحى عن الرعي. والغادر: مالا تجب فيه الصدقة. والإغفال: مالا يقال على حدة الأرض. والمعين: الماء الجاري. والثبات: النخل القديم الذي قد ضرب عروته في الأرض وثبت"[٩٣].

أما عن ممارستهم لما يعرف بالنقد الباطني السلبي للوثيقة، فقد جسد ذلك الخطيب البغدادي لما أظهر بعض اليهود كتابًا، وادّعوا بأنه كتاب الرسول (ﷺ) لأهل خيبر بإسقاط الجزية عنهم، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان وسعد بن معاذ على هذا الكتاب، فلما عُرض عليه هذا الكتاب تأمله ثم قال: "هذا مزور"، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال:" في شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين "[٩٤].

ثامنًا: تطور الأداء النقدي لدي المؤرخين المسلمين حيال مرويات السيرة النبوية

قد يبدو توافقًا كبيرًا بين أداء المؤرخ والمحدِّث في منهجية تصحيح الأصول ونقدها، بل قد يظن البعض أن مؤرخي السيرة بحكم تكوينهم المعرفي بوصفهم محدِّثين، تعاملوا مع مرويات السيرة على الكيفية التي يتعاملون بها مع روايات الحديث، لكن واقع الحال يثبت خلاف ذلك، حيث تبين أن ثمة فارقًا في الأداء النقدي بين المؤرخين والمحدّثين حيال مرويات السيرة. كما لوحظ أن المحدِّث في نطاق كتب الحديث كان أشد حرصًا على إعمال قواعد الدراية، في حين نزع المؤرخ في كتب السيرة والتاريخ إلى التساهل في تطبيق هذه القواعد.

يعود تفسير هذه الظاهرة إلى طبيعة مقاصد التصنيف وغاياته في كل من كتب الحديث وكتب السيرة والتاريخ، فعلى صعيد الأولى تبين أن المقصد الفقهي كان هو الموجه لأداء المحدّث في التعاطي مع مادة السيرة النبوية؛ كونها منهلاً ومورداً لاستنباط الأحكام الفقهية، وعلى هذا فالتشدد في تطبيق قواعد التوثيق ومناهج النقد هو الواجب في حق المحدّث.

أما على صعيد كتب السيرة والتاريخ فالغاية التاريخية ممثلة في بناء نص تاريخي مكتمل الأركان والتفاصيل، هي المحدد للأداء المنهجي للمؤرخ حيال مادة السيرة النبوية، ومن ثم كان الأوْلى به أن ينزع إلى التساهل والمرونة في تطبيقه لهذه القواعد، وإذا عدّ ذلك تجاوزًا لقواعد منهج الدراية من منظور أهل الحديث، ولكنه على الصعيد التاريخي يُعَدّ تطورًا، وقد تجلى هذا التطور في أمرين: - الأول: التوسع في الإفادة من المادة التاريخية التي تنطوي عليها الروايات الضعيفة. - الثاني: المرونة في ممارسة منهج الدراية.

إذا بدأنا بإيضاح النقطة الأولى؛ فمن المعلوم أن من أهم مقاصد أهل الحديث الحد من حضور الروايات الضعيفة، أو على الأقل تهميش دورها، حيث لم يجيزوا رواياتها إلا في نطاق فضائل الأعمال والزهد والرقائق[٩٥]. أما مؤرخو السيرة فالمقصد التاريخي كما أشرنا كان هو الحاكم لطريقة أدائهم حيال مادتها، ففي كثير من الأحيان لا تكفي الروايات التي تتوافر فيها شروط الصحة الحديثية لبناء نص تاريخي مكتمل المعالم والتفاصيل، وعلى هذا مست الحاجة لاستحضار الروايات الضعيفة لتحقيق هدفين:

١- سد الثغرات التي عجزت الروايات الصحيحة عن سبر أغوارها.
٢- دعم الروايات الصحيحة بتفاصيل تاريخية تثري ما يرد فيها من جوانب مقتضبة، أو مجملة بشأن بعض أحداث السيرة.

وعلى هذا يتسنى القول بأنه إذا كان دور الرواية الضعيفة محدوداً وثانويًا على صعيد دراسات الحديث، إلا أنها تنهض ضرورة في الجانب التاريخي. وقد وضح هذا النهج في مقولات وممارسات بعض المؤرخين، ومن شواهد ذلك قول الكافيجي[٩٦]: "..فإن قلت، فهل يجوز أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفًا ؟ قلت: نعم يجوز له ذلك في باب الترغيب والترهيب مع التنبيه على ضعفه، ولكن لا يجوز ذلك في ذات الباري، وفي صفاته، ولا في الأحكام..". وتأمل ذلك أيضًا في تعليق ابن سيد الناس[٩٧] على إحدى الروايات الضعيفة والمتعلقة بهجرة المسلمين إلي الحبشة، فيقول: "قلت.. والذي عندنا في هذا الخبر أنه جار مجرى ما يذكر من أخبار هذا الباب من المغازي والسير، والذي

ذهب إليه الكثير من أهل العلم الترخص في الرقائق، ومما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجري ذلك، وأنه يُقبل فيها ما لا يُقبل في الحلال والحرام لعدم تعلقه بالأحكام بها..".

أما على صعيد الممارسة والتطبيق، فيلحظ مثلاً في تعليق ابن حجر على رواية البخاري[٩٨] التي أوردها من طريق أنس بن مالك عن أبي طلحة أن النبي (ﷺ) أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقذفوا في طوي من أطواء بدر خبيث مخبث.."، فيقول: "..ولم أقف على تسمية هؤلاء جميعهم، بل سيأتي تسمية بعضهم، ويمكن إكمالهم بما سرده ابن إسحاق من أسماء من قتل من الكفار ببدر يضيف على من كان منهم بالرياسة ولو بالتبعية لأبيه.."[٩٩]. وإذا رجعنا لرواية ابن إسحاق التي وردت فيها أسماؤهم، سنجد أنه رواها بدون إسناد[١٠٠]. وعلى الرغم دراية ابن حجر بكون الرواية لا أصل لها إذا جرى الاحتكام إلى قواعد منهج النقد الحديثي، فإنما أوردها ليثري بتفاصيلها جوانب النقص التاريخي في رواية البخاري. كما اعتمد ابن حجر[١٠١] على رواية الواقدي؛ لبيان المقصود بـ" القليب" المذكور في رواية البخاري، فذكر نقلاً عنه أنه ".. كان حفرة رجل من بني النار..."، على الرغم من أن ابن حجر قد تتبعه بالجرح في أكثر من موضع، مثل قوله: ".. ولا يتعقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي "[١٠٢]، وقوله:".. وهو لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف.."[١٠٣].

أما ما يتعلق بجانب المرونة في ممارسة منهج الدراية، فمن المعلوم أن علماء أصول الحديث وضعوا شروطًا صارمة لتطبيق قواعد منهج الدراية، لتتواءم مع المقصد الذي ينشده المحدّث حسبما بينا، ولكن سيُلحظ أن مؤرخي السيرة "طوّعوا" هذه الشروط لتتماشى مع طبيعة الرواية التاريخية للسيرة، لتعظيم الفائدة منها، ولنضرب مثالاً بـ"منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة. بيّنا من قبل أن إعمال "منهج الجمع" يكون في حال التعارض الظاهري بين الروايات، وشرط أداء هذا المنهج كما حدده أهل المصطلح، أن تكون هذه الروايات المتعارضة متماثلة في الصحة والقوة سندًا ومتنًا، حيث لا وجه للجمع أو التوفيق بين خبر صحيح وآخر ضعيف "لأن القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف" حسب قول ابن حجر[١٠٤]. وإذا كان المحدّثون قد طبقوا هذا المنهج وفق هذا المعيار في مصنفات الحديث والسنّة، إلا أن بعض مؤرخي السيرة قد أبدوا مرونة في ممارستهم لهذا المنهج، فجمعوا بين المتعارض من الروايات الصحيحة والضعيفة، وذلك للإفادة مما تتضمنه الأخيرة من تفاصيل تاريخية ثرية، كي تسهم في بيان الجوانب المبهمة أو المجملة في الرواية الصحيحة.

ومن النماذج التي تبرهن على هذه الممارسة، إعمال ابن كثير لمنهج الجمع والتوفيق بين رواية ابن إسحاق التي ذكر فيها أن " الأبواء " كانت أول غزوة غزاها الرسول(ﷺ)، وبين رواية البخاري عن زيد ابن الأرقم التي تذكر أن غزوة " العشيرة " هي الأولى. فيقول: ".. وهذا الحديث – أي حديث البخاري- ظاهر في أن أول الغزوات العشيرة.. إلا أن يكون المراد غزاة شهدها مع النبي(ﷺ) زيد بن أرقم العشيرة، وحين إذ لا ينفي أن يكون قبلها غيرها لم يشهدها زيد بن أرقم، وبهذا يحصل الجمع بين ما ذكره محمد بن إسحاق وبين هذا الحديث "[١٠٥]. والمدقق في هذا المثال سيلحظ أن إعمال شرط المماثلة في الصحة بين هاتين الروايتين المتعارضتين كأساس لإجراء الجمع بينهما فير قائم؛ لأن رواية البخاري أصح من رواية ابن إسحاق، بل إن رواية الأخير كما في سيرة ابن هشام وردت غير مسندة[١٠٦]، مما يزيد من ضعفها. إذن فابن كثير بدافع من وعيه التاريخي تغاضى عن شرط "المماثلة" في قوة السند وصحته، ليعظّم من مساحة الفائدة من هذا الخبر الضعيف في الفضاء التاريخي.

خَاتِمَةٌ

أظهرت شواهد النصوص أن رواية السيرة النبوية بدأت شفهية في حياة النبي (ﷺ)، حيث في تناقلها الصحابة الذين أسهموا في صناعة أحداثها، بل تبين أن بعض صغار الصحابة كانوا يتحرون جمعها والسؤال عنها. واتضح أن تدوين مرويات السيرة جاءت مواكبة لعملية المشافهة، وذلك في إطار جمع مادة الحديث، ثم انتقلت إلى طور التصنيف مع أخريات القرن الأول الهجري، نتيجة تراكم مادتها التاريخية.

أسهم التكوين المعرفي الحديثي لدى جُل مؤرخي السيرة، في إفادتهم من منهج الإسناد وأدواته لتوثيق مرويات السيرة النبوية، وحفظ مادتها من التبديل والتحريف. وتبين أن مؤرخي السيرة أفادوا من قواعد منهج الدراية في تحقيق مرويات السيرة النبوية ونقد أخبارها، ولم يكن ذلك مقتصرًا على جانب المصدر كما زعم بعض الدارسين، بل شمل المتن أيضًا.

كشفت الدراسة عن منهج "الإسناد الجمعي" الذي استحدثه مؤرخو السيرة، ليستوعبوا من خلاله التراكم

الكبير لمرويات العديد من أحداثها، التي أصبح من المتعذر روايتها حسب منهج الإسناد التقليدي. كما أماطت اللثام عن الآلية النقدية التي انطوى عليها هذا المنهج في انتخاب وبناء نص تاريخي مكتمل المعالم والتفاصيل التاريخية.

وقفت الدراسة على شواهد استحداث ما يمكن تسميته بـ"المنهج الميداني" لتحقيق مرويات السيرة والتثبت من صحتها، وذلك بعرضها على معطيات الموقع الميداني الذي شهد أحداثها، وقد تبين أن الواقدي هو صاحب السبق في استحداث هذا المنهج وممارسته. وظهر بجلاء توافر الوعي لدي مؤرخي السيرة، بقيمة الوثائق وأهميتها في كتابة السيرة النبوية، كما مارسوا إجرائيًا قواعد النقد والتحقيق حيال عدد من الوثائق والأصول التاريخية الخاصة بها، والتي اصطلح على تسميتها لدى منظرو منهج النقد التاريخي الحديث بـ"النقد الظاهري" و "النقد الباطني".

تبين من استقراء النصوص، أن أداء مؤرخ السيرة لم يكن مطابقًا لأداء المحدِّث في التعاطي مع مادتها، فبينما نزع الأخير إلى التشدد، اتسم أداء المؤرخ بالمرونة والتساهل، إذ توسع في رواية الأخبار الضعيفة للوعي بأهميتها التاريخية، ليس هذا فحسب بل قام بعملية "تطويع" لآلية عمل بعض القواعد الحديثية لتتواءم مع طبيعة الرواية التاريخية للسيرة، وقد اتضح ذلك مثلاً في إجراء "منهج الجمع" بين الروايات المتعارضة.

الهَوامِشُ:

(1) D.Hanige:Oral Historiography, 1st. ed. University of Texas, Auston, P.20

(٢) ابن خلدون: **المقدمة**، بيروت، ط٥، دار القلم، ١٩٨٤م، ص٤.

(٣) **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، الكويت، ط٤، وكالة المطبوعات، ١٩٨١م، ص٦.

(٤) محمد بن إسماعيل البخاري: **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى الدين ألبغا، بيروت، ط٣، دار ابن كثير،١٤٠٧هـ-١٩٧٨م، (٣٤١٩)، (٣٤٢٠) ١٣٢٣/٣، ١٣٢٤، مسلم بن حجاج القشيري: المسند الصحيح، بيروت، دار الجيل، د.ت (٧٧٠٦)، (٧٧٠٧) ٢٣٦/٦، ٢٣٧.

(٥) عبد الملك بن هشام الحميري: **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت، ٦٦١/١.

(٦) البخاري: **الصحيح** (٥٧١١) ٤٥٣/٣.

(٧) على بن برهان الدين الحلبي: **إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون**، بيروت، ط٢، دار التراث، ١٣٩٨هـ، ٣/١.

(٨) إسماعيل بن عمر بن كثير: **البداية والنهاية**، تحقيق: علي شيري، بيروت، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٣٢٥/٨.

(٩) محمد بن سعد الزهري: **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٢٣٢/٢.

(١٠) فؤاد سزكين: **تاريخ التراث العربي**، ترجمة: محمود فهمي حجازي وفهمي أبو الفضل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ٤٠٩/١.

(١١) يُنظر: ياسر أحمد نور: "**علم السيرة بالمدينة ومؤرخيها في القرنين الأول والثاني الهجريين**"، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد ٤٠، ١٤٣٥هـ، ص١٦٦-١٧٢.

(١٢) مثل قوله لعبد الله بن عمرو بن العاص:" اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق "أحمد بن حنبل: المسند **١٦٢/٢. يقول شعيب الأرنؤوط:"**إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير الوليد بن عبد الله ". وقوله: "اكتبوا لأبي شاه". **البخاري: الصحيح** (٢٣٠٢) ٨٥٧/٢.

(١٣) مسلم: **الصحيح** (٧٧٠٢) ٢٢٩/٨، ابن الصلاح: **المقدمة**، أبو ظبي، ط١، مكتبة الفارابي، ١٩٨٤م، ص١٠٣، ١٠٤، السيوطي: **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، ط٢، المكتبة العلمية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ٦٧/٢، الأعظمي: **دراسات في الحديث الشريف وتاريخ تدوينه**، ط٣، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٧١-٨٣.

(١٤) عبد الله العسكر: "**أهمية تدوين التاريخ الشفهي**"، مجلة الدرعية، العدد ٣٩، ٤٠، ٢٠٠٧م، ص٩٨.

(15) A.Sprenger: On the Origin and progress of Writing Down Historical Facts among the Mussulmen's. , J.A.S.B.,VOL.125,1856 . P. 303-329, 380.

(١٦) الخطيب البغدادي: **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، بيروت، ط٢، دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ص٢٦.

(١٧) المصدر نفسه ص٩٦.

(١٨) عبد المنعم نجم: **تدوين السنة ومنزلتها، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**، العدد الثاني، السنة الثانية عشرة، ١٤٠٠هـ، ص٣٦.

(١٩) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن سهل بن أبى حثمة الأنصاري الحارثي الأوسي، روى عن أبيه وعمه أبى عفير روى عنه محمد بن إسحاق. ابن أبى حاتم: **الجرح والتعديل** ٨/ ١٢٣.

(٢٠) ابن سعد: **الطبقات** ٢٥١/١.

(٢١) ابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (١٥٩٧) ١/ ٣٠٨.

(٢٢) ابن سيد الناس: **عيون الأثر في فنون المغازي والسير**، القاهرة، ط٢، مكتبة القدسي، ١٣٥٦هـ، ٣٣٩/٢

(٢٣) ابن هشام: **السيرة** ٥٤٤/١

(٢٤) L. Bernard: The Arab in History, London, 1950, p.36

J.Sauvaget: Introduction a L'histoire de L'Orient Musalman, paris, A. Maisonneuve, 1961, p.53.

(٢٥) دراسات عن المؤرخين العرب، **ترجمة: حسين نصار، بيروت، دار الثقافة، د.ت، ص٣١، ٣٢.**

(٢٦) ابن حزم: **الفصل في الملل والنحل**، القاهرة، ١٣١٧هـ، ٨٢/٢.

(٢٧) يقول ابن المبارك: "الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، ويقول ابن حبان: "لو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة، لظهر لهذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم". البستي: **كتاب المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، ط١، دار الوعي، ١٣٩٦هـ، ٢٥٠/١.

(٢٨) يقول ابن سيرين:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم". مسلم: **الصحيح** (٢٧)١١/١.

(٢٩) يمكن إدراك هذه العلاقة في مجال بحث السنّة والحديث، فالسنة تبحث فيما "أُثر عن النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء كانت قبل البعثة أو بعدها ". القاسمي: **قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث**، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص٣٨، ٦٤.

(٣٠) الكافيجي: **المختصر في علم التاريخ**، منشور ضمن كتاب فرانز روزنتال: **علم التاريخ عند المسلمين**، ترجمة: صالح العلي، بغداد، مكتبة المثني، ١٩٦٣م، ص٣٣٦، ٣٣٧.

(٣١) **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة " تاريخ "، ط٢، القاهرة، دار الشعب, ١٩٦٩م، ص١٢٦.

(٣٢) دراسات عن المؤرخين العرب، **ص٣١, ٣٢.**

(٣٣) الطبري: **تاريخ الرسل والملوك**، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ، ٣٣/٢.

(٣٤) يراجع على سبيل المثال البخاري: **الصحيح** ٦٥/١، ٧٨، ٨٤، ١٠٧.

(٣٥) المصدر نفسه (١٩٩) ٨٤/١.

(٣٦) البخاري: **الصحيح** (١٣١٠) ٤٦٣/١.

(٣٧) ابن إسحاق: **كتاب السير والمغازي**، تحقيق: سهيل ذكار، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، ص٢٤، ٢٦، ٢٨، ١٤٢ ..

(٣٨) ابن عبد البر: **الدرر في اختصار المغازي والسير**، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، ط٣، دار المعارف، د.ت، ص٢٩.

(٣٩) ابن سيد الناس: **عيون الأثر** ٥٨/١، ٣٤٤/٢.

(٤٠) المصدر نفسه ٧٢/١، ٣٤٦/٢.

(٤١) المصدر نفسه ٣٤٤/٢.

(٤٢) المصدر نفسه ٣١٤/٢.

(٤٣) ابن طولون: **إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين**، دمشق، مكتبة القدسي، ١٣٤٨هـ، ص٨.

(٤٤) المصدر نفسه ص٣٢.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل في هذا الجانب ينظر مثلاً **كتاب الزركشي**: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة.

(٤٦) ابن حجر: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ،١/٤٥١.

(٤٧) السخاوي: **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، تحقيق: فرانز روزنثال، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص١٢٧، ١٢٨.

(٤٨) ولعل ذلك يفسر قول أبو عبد الله الحاكم: ".. إن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراً". كما انتقد ابن شهاب الزهري بعض من روى أحاديث بدون أسانيد بقوله:" تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة". انظر **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: مصطفى عبد القادر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص٦، ٣٩

(٤٩) ابن عساكر: **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، نشاط غزاوي، دمشق، دار الفكر العربي، د.ت، ٤٧/١.

(٥٠) المصدر نفسه ٤٧/١.

(٥١) ابن عساكر: **تاريخ مدينة دمشق** ٣٣٥/١.

(٥٢) المصدر نفسه ٣٣٦/١.

(٥٣) المصدر نفسه ٣٩١/١.

(٥٤) ابن كثير: **البداية والنهاية** ٧٦/٣.

(٥٥) المصدر نفسه ٣٩/٣.

(٥٦) المصدر نفسه ١٠٣/٣.

(٥٧) ابن حجر: **الإصابة** (٧٢) ١٩٥/١.

(٥٨) المصدر نفسه (١٦٨) ٢٠٠/١.

(٥٩) المصدر نفسه (٣٥٥٤) ١٧١/٣.

(٦٠) يُنظر: جولد تسهير: **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة: محمد يوسف موسي وآخرون، القاهرة، دار الكتب الحديثة، د.ت، ص ٤٨، دائرة المعارف الإسلامية، جـ. شاخت، مادة "حديث" ١٣/ ٣٩٢، عبد الحميد العبادي: **إلمامة بالتاريخ عند العرب**، (فصل ملحق بكتاب هرنشو: علم التاريخ) القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤م، ص٤٣، عبد المنعم ماجد: **مقدمة لدراسة التاريخ**

الإسلامي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية, ١٩٥٣م، ص٣٣.

(٦١) لمزيد من الاطلاع على هذه الطرق يراجع مسفر الدميني: **مقاييس نقد متون السنة**، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(٦٢) ابن سعد: **الطبقات** ٤٣٨/٣.

(٦٣) المصدر نفسه ٢٧٨/٣.

(٦٤) الواقدي: **المغازي**، تحقيق: مارسدن جونسون، بيروت، ط٣، دار الأعلمي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص١٢٨.

(٦٥) ابن سعد: **الطبقات** ٣٠/٨.

(٦٦) ابن عساكر: **تاريخ مدينة دمشق**، ق١ ص ١٨٥.

(٦٧) المصدر نفسه ق١ ص٢٨٨.

(٦٨) ابن كثير: **البداية والنهاية** ٢٥٠/٧.

(٦٩) المصدر نفسه ٢٥٠/٣.

(٧٠) يُنظر **الصحيح** (٤٠١٢) ١٥٥٣/٤، (٤٠١٣) ١٥٥٤/٤.

(٧١) ابن كثير: **البداية والنهاية** ٢٨٠/٤.

(٧٢) المصدر نفسه ٢٥/٦.

(٧٣) ابن حجر: **الإصابة** (٣٥٥٨) ١٧٠/٣.

(٧٤) ابن حجر: **الإصابة** ٥١٤/٤.

(٧٥) وقف بعض أهل الحديث موقفاً مناهضاً للرواية حسب منهج الإسناد الجمعي، إذ عدوه خرقاً لقواعد الإسناد، فعلى سبيل المثال أنكر أحمد بن حنبل علي الواقدي "جمعه الأسانيد ومجيئه بالمتن واحداً". بل أخذوا على الزهري نفسه لروايته حادثة "الإفك" وفق هذا المنهج، وعدوا ذلك تلفيقاً. يقول القاضي عياض:" انتقدوا على الزهري ما صنعه من روايته لهذا الحديث ملفقاً عن هؤلاء الأربعة، وقالوا: كان ينبغي أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر". يُنظر الخطيب: **تاريخ بغداد** ١٥/٣، ابن حجر: **فتح الباري** ٤٥٦/٨.

(٧٦) ثمة وجه للتقارب بين منهج "الإسناد الجمعي" في هذا الجانب، وبين ما يمارسه الباحثون المحدثون حين يوثقون اقتباس تاريخي ورد في أكثر من مصدر، حيث غدا من المتعارف عليه في هذا الشأن ذكر هذا الاقتباس، ثم يتبع بذكر المصادر التي نقلت منها مجتمعة في سياق واحد.

(٧٧) ابن سيد الناس: **عيون الأثر** ٢٥/١.

(٧٨) المصدر نفسه ٢٥/١.

(٧٩) أحمد بن حنبل: **المسند**، القاهرة، مؤسسة قرطبة، د.ت، ٣٢٣/٤، ابن حجر: **الفتح** ٣٢٩/٥.

(٨٠) المصدر نفسه ٣٢٣/٤، ٣٢٦.

(٨١) الخطيب: **تاريخ بغداد** ٦/٣، ابن سيد الناس: **عيون الأثر** ١٨/١.

(٨٢) المصدر نفسه ٦/٣، المصدر نفسه ١٨/١.

(٨٣) لانجلوا وسينوبوس: **المدخل** ص٥، جوزف هورس: **قيمة التاريخ**، ترجمة: نسيم نصر، بيروت، ط٣، عويدات، ١٩٨٦م، ص ٦١، عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث العلمي**، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص١٨٤.

(84) D.Margoliouth: Early Development of Mohammedanism, London, 1914, p.20 .

(٨٥) ابن سعد: **الطبقات** ٢٢٤/٥.

(٨٦) المصدر نفسه ٥٠١/١.

(٨٧) الواقدي: **المغازي** ١٠٣٢/٣.

(٨٨) انظر لانجلوا وسينوبوس: **المدخل** ص٥١-٦٤، حسن عثمان: **منهج البحث** ص٨٣.

(٨٩) ابن هشام: **السيرة** ٦٠٧/٢.

(٩٠) **الأخبار الموفقيات**، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢م، ص٣٣٢.

(٩١) لانجلوا وسينوبوس: **المدخل** ص١٢٨-١٣٢.

(٩٢) المرجع نفسه، ص١٢١- ١٤٩.

(٩٣) ابن سعد: **الطبقات** ٢٢٠/١.

(٩٤) السخاوي: **الإعلان** ص٢٥.

(٩٥) عن المجالات التي يجاز فيها رواية الأحاديث الضعيفة. يُنظر السيوطي: **التدريب** ٢٩٨/١، ٢٩٩.

(٩٦) **المختصر في علم التاريخ** ص٣٣٧.

(٩٧) **عيون الأثر** ٥١/١.

(٩٨) البخاري: **الصحيح** (٣٧٥٧) ١٤٦١/٤.

(٩٩) ابن حجر: **الفتح** ٣٠٢/٧.

(١٠٠) ابن هشام: **السيرة** ٢٦٣/٣.

(١٠١) ابن حجر: **الفتح** ٣٠٢/٧.

(١٠٢) المصدر نفسه ٤١٨/٧.

(١٠٣) المصدر نفسه ٤٧٢/٧.

(١٠٤) ابن حجر: **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مكة المكرمة، المكتبة العلمية، د.ت، ص٣٧، السيوطي: التدريب ١٩٦/٢، ١٩٧.

(١٠٥) **البداية والنهاية** ٣٠٢/٣.

(١٠٦) ابن هشام: **السيرة** ١٣٥/٣.